

Distr.: General
7 July 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والأربعون

14 أيلول/سبتمبر - 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البند 4 من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير آلية التحقيق المستقلة لميانمار

موجز

بعد تقديم التقرير الأول لآلية التحقيق المستقلة لميانمار إلى مجلس حقوق الإنسان في 7 آب/أغسطس 2019، اعتبر الأمين العام أن الآلية قد دخلت طور التشغيل الفعلي اعتباراً من 30 آب/أغسطس 2019. وقد ركزت الآلية في السنة الأولى من عملها على تكثيف عملياتها وأنشطتها على مختلف الجبهات، بما في ذلك عملياتها التشغيلية والإدارية، والتعاون مع الجهات المعنية من كيانات وأصحاب مصلحة، فضلاً عن تنفيذ ولايتها الموضوعية. وأحرز تقدم كبير في جميع هذه المجالات، سيرد مفصلاً في هذا التقرير.

غير أن إدخال تعديلات على خطط الآلية أصبح ضرورياً في أعقاب ظهور جائحة فيروس كورونا العالمية (كوفيد-19). وقد تسببت هذه الجائحة في تعطيل عملية استقدام الموظفين للآلية وكذا تعطيل خططها التنفيذية لعام 2020. وألقت أيضاً بظلال من الشك على عمليات الآلية في الفترة المتبقية من عام 2020 و2021، ولا سيما فيما يتعلق بقدرتها على القيام ببعثات لأغراض التعاون مع الفاعلين وجمع الأدلة. ومع ذلك، ومنذ نشوء الجائحة، تمكنت الآلية إلى حد كبير من مواصلة عملها عن طريق تعديل وتكييف عملياتها ومسارات عملها وفقاً لمتغيرات الظروف. وستواصل الآلية القيام بذلك وستنفذ ولايتها بأقصى ما في وسعها رغم استمرار القيود وعوامل الكبح.

وستسعى الآلية في قادم الأيام إلى مواصلة توسيع نطاق أنشطتها في مجال جمع البيانات وحفظها وتحليلها، وتعزيز تلك الجهود ببعثات ميدانية إذا سمحت بذلك الظروف المتعلقة بجائحة كوفيد-19. وستسعى أيضاً إلى توسيع نطاق شراء ما يلزمها من معدات تقنية وبرمجيات وقدرات متخصصة. وبالإضافة إلى ذلك، ستظل الآلية سباقة في تبادل أدلة الإثبات مع المحاكم والهيئات القضائية بعد استيفاء جميع الشروط المناسبة، بما في ذلك الشروط المتعلقة بسلامة مقدمي المعلومات وأمنهم الشخصي وخصوصيتهم. وأخيراً، ستواصل الآلية تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بالتعاون والتواصل مع الجمهور من أجل تزويد مختلف أصحاب المصلحة بمعلومات حديثة ودقيقة عن الآلية.



ولكي تنفذ الآلية ولايتها، ستواصل تقييم الظروف ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق منها بجائحة كوفيد-19؛ واستعراض منهجيتها وممارساتها؛ وتعزيز عملياتها عن طريق حلول مبتكرة ومرنة. وتهدف الآلية، في نهاية المطاف، إلى تذليل مختلف العقبات التي قد تنشأ وجمع كافة الأدلة ذات الصلة بكفاءة وفعالية، لكي يتسنى تقديم مرتكبي الجرائم الدولية الخطيرة في ميانمار إلى العدالة.

المحتويات

الصفحة

4		أولاً - مقدمة
5		ثانياً - التقدم الذي أحرزته الآلية في عامي 2019 و 2020
5		ألف - العمليات التنفيذية والإدارية
6		باء - التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين والتواصل مع الجمهور
8		جيم - تنفيذ الولاية
11		ثالثاً - الاستراتيجية والخطط المطروحة للمضي قدماً
11		ألف - زيادة تكثيف أنشطة الجمع والتوحيد والحفظ والتحليل
12		باء - بعثات التعاون وجمع المعلومات والوثائق والأدلة
12		جيم - تبادل المعلومات والوثائق والأدلة
13		دال - شراء المعدات التقنية والبرامجيات والقدرات اللازمة للمساعدة في الأعمال الفنية
14		هاء - التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين والتواصل مع الجمهور
14		رابعاً - الاستنتاجات

أولاً - مقدمة

- 1- قرر مجلس حقوق الإنسان في قراره 2/39، إنشاء آلية مستقلة وكلفها بجمع الأدلة المتعلقة بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي في ميانمار منذ عام 2011 وتوحيدها وحفظها وتحليلها، وإعداد ملفات بغية تسهيل وتسريع إقامة دعاوى جنائية عادلة ومستقلة، وفقاً لمعايير القانون الدولي، في المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي لديها أو قد يكون لديها في المستقبل اختصاص للنظر في تلك الجرائم، وفقاً للقانون الدولي. وأدرجت اختصاصات آلية التحقيق المستقلة لميانمار في مرفق برسالتين مؤرختين 16 كانون الثاني/يناير 2019 موجّهتين من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/73/716) وإلى رئيس مجلس حقوق الإنسان.
- 2- وفي رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2019 موجهة إلى رئيس مجلس حقوق الإنسان، اعتبر الأمين العام أن الآلية قد دخلت طور التشغيل الفعلي اعتباراً من 30 آب/أغسطس 2019.
- 3- ورحب المجلس في قراره 3/42، بدخول الآلية طور التشغيل الفعلي ودعا إلى التعاون الوثيق بين الآلية والتحقيقات الجارية أو المقبلة المتعلقة بالجرائم الدولية الخطيرة وانتهاكات القانون الدولي في ميانمار من جانب المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية.
- 4- وفي القرار نفسه، أهاب المجلس بالأمم المتحدة أن تكفل تزويد الآلية بما يلزم من دعم وموارد تحتاجها من حيث ملاك الموظفين والموقع والحرية التشغيلية حتى يمكنها أن تنجز ولايتها بأقصى قدر ممكن من الفعالية، وحثّ الدول الأعضاء في المنطقة على التعاون مع الآلية، ومنحها حق الوصول، وتزويدها بكل ما تحتاج إليه من مساعدة في تنفيذ ولايتها.
- 5- وفي 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بدأت نائبة رئيس الآلية، كاورو أوكويرومي (اليابان)، مهامها رسمياً.
- 6- وفي معرض ترحيب الجمعية العامة بتفعيل الآلية وتعيين رئيسها، حثت في قرارها 246/74 الآلية المستقلة على الإسراع بالمضي قدماً في عملها وكفالة الاستخدام الفعال للأدلة على أخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي التي جمعتها البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار. وفي القرار نفسه، أعربت الجمعية العامة أيضاً عن بالغ القلق إزاء تزايد القيود المفروضة على إمكانية وصول المساعدة الإنسانية، ولا سيما في ولاية راخين، وحثت حكومة ميانمار على أن تتعاون تعاوناً تاماً وتمنح إمكانية الوصول وصولاً كاملاً ودون قيود ولا رقابة لجميع المكلفين بولايات في إطار الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان، بما في ذلك الآلية.
- 7- وأهابت الجمعية العامة في قرارها 246/74 أيضاً بالأمم المتحدة أن تكفل منح الآلية المرونة التي تحتاج إليها من حيث ملاك الموظفين والموقع والحرية التشغيلية حتى يمكنها أن تنجز ولايتها بأقصى قدر ممكن من الفعالية.
- 8- ودعا المجلس في قراره 26/43 الآلية إلى مواصلة الاضطلاع بولايتها، والاستفادة من المعلومات التي جمعتها البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق وغيرها من المصادر الموثوق بها، وإلى التعاون الوثيق في أوانه بين الآلية وأي تحقيقات مقبلة تجريها محاكم أو هيئات قضائية وطنية أو إقليمية أو دولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة العدل الدولية.
- 9- وفي الربع الأول من عام 2020، شكل ظهور وباء فيروس كورونا (جائحة كوفيد-19) تهديداً لصحة الناس وسلامتهم وتنقلهم وحركتهم العامة في جميع أنحاء العالم. ورغم تأثر عمل الآلية بالجائحة

فقد تمكنت من مواصلة تنفيذ ولايتها مع إدخال بعض التعديلات عليها. وسيُفصل هذا الأمر أكثر في أجزاء التقرير الموالية.

10- ومع أنه لا يزال من غير الواضح كيف سيتأثر عمل الآلية خلال الفترة المتبقية من الفترة 2020 و 2021 بالجائحة، ولا سيما فيما يتعلق بالقيود المفروضة على السفر، فإن الآلية ستواصل الاستفادة من الزخم الذي حصلت عليه منذ أن دخلت طور التشغيل الفعلي. وستسعى جاهدة إلى التكيف مع أي تطورات جديدة وستواصل تنفيذ ولايتها، مع ضمان التزامها المستمر بالحفاظ على الحماية اللازمة لعملها السري والحساس في جميع الأوقات.

ثانياً- التقدم الذي أحرزته الآلية في عامي 2019 و 2020

11- منذ أن بدأ رئيس الآلية، نيكولا كوجيجيان، مهامه رسمياً في 1 تموز/يوليه 2019، واعتبر الأمين العام أن الآلية قد دخلت طور التشغيل الفعلي اعتباراً من 30 آب/أغسطس 2019، ركزت الآلية على تكثيف عملياتها وأنشطتها على مختلف الجبهات لكي يتسنى لها أن تعمل بكامل طاقتها في أقرب وقت ممكن. وتشمل هذه الجهود العمليات التنفيذية والإدارية، والتعاون مع الكيانات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، وتنفيذ الولاية الموضوعية للآلية، وهي جهود تبذل كلها في نفس الوقت.

12- ومع أنه قد أحرز تقدم كبير، فإن جائحة كوفيد-19 العالمية قد عطلت دون شك الخطط الأصلية للآلية لعام 2020. وفي هذا الصدد، ورغم حدوث بعض الاضطرابات، واصلت الآلية عملياتها إلى حد كبير وتمكنت من التعجيل بإحراز تقدم في بعض المجالات بفضل ترتيبات العمل عن بعد. ومع ذلك، اضطرت الآلية إلى أن تكيف أنشطتها والطريقة التي تؤدي بها عملها اليومي من أجل الامتثال لمختلف القيود الخارجية والداخلية التي فرضت بسبب الجائحة. وفي هذا الصدد، سعت الآلية أيضاً إلى ضمان عدم الإضرار بسلامة وأمن معلوماتها وعملياتها، بما في ذلك معلوماتها وعملياتها الخاصة بشهودها وأصحاب المصلحة المعنيين؛ وكذلك سلامة وأمن المعلومات والوثائق والأدلة التي في حوزة الآلية؛ فضلاً عن سلامة وأمن موظفي الآلية.

ألف- العمليات التنفيذية والإدارية

13- مثلما ورد في التقرير السابق للآلية المقدم إلى المجلس (A/HRC/42/66)، كان أحد الأهداف الأولى لرئيس الآلية هو وضع استراتيجية واسعة ومفهوم لعمليات الآلية، من شأنهما أن يعينا على استخدام الموارد المتاحة على أكفأ نحو لتحقيق تقدم ملموس بشأن الولاية. وحدد الرئيس الأولويات والاستراتيجيات والأهداف القصيرة الأجل والطويلة الأجل للآلية، التي أدرجت في خطة عمل كل عنصر من عناصرها المختلفة.

14- وتعكس الخطة البرنامجية المقترحة والميزانية المقترحة لعام 2021 عدداً من التغييرات في الميزانيات السابقة للآلية، التي وضعت قبل تعيين أي من قيادات الآلية أو موظفيها. ولذلك، فإنها تمثل أول فرصة للآلية لكي تقترح تخصيص الموارد على نحو يتوافق مع استراتيجيتها لتنفيذ الولاية. وفي هذا الصدد، بادرت الآلية إلى تقييم وتعديل برنامجها بعناية من أجل اقتراح ميزانية أكثر تبسيطاً وأقل كلفة لعام 2021، مع ضمان حصول الآلية على الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها بالكامل.

15- ومن المجالات التي تتوقع الآلية فيها عائدات فنية أعلى رغم الوفورات الكبيرة التي تحققت في عام 2021، ما يتعلق بالإنفاق على أماكن العمل. وبعد أن قرر الأمين العام في حزيران/يونيه 2019 أن يكون مقر الآلية في جنيف، باشرت الآلية دراسة لتحديد الخيار الأنسب لحيز المكاتب. وقد أخذت

هذه الدراسة في الاعتبار عوامل كثيرة، بما في ذلك التكاليف المقدرة والآثار المالية الأخرى؛ والمسائل الأمنية التي تنفرد بها الآلية؛ والآجال الزمنية للإشغال؛ وقدرات الاستضافة؛ ومتطلبات الآلية واحتياجاتها من الموارد. وفي نهاية المطاف، قررت الآلية أن الخيار الأكثر فعالية من حيث التكلفة والمقبول تقنياً هو تركيب مكاتب جاهزة داخل مقر مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

16- وقد أخذت الآلية في الاعتبار، عند تصميمها للمكاتب الجديدة، توصيات إدارة شؤون السلامة والأمن وقررت أن يكون لمبنى المكاتب نظام خاص به للمراقبة بالفيديو ومراقبة الدخول. وبالإضافة إلى ذلك، يعكس التصميم احتياجات الآلية من حيث تخزين الأدلة المادية، والحاجة إلى ضمان أمن وسلامة المعلومات التي في حوزتها، وكذا قرب المكاتب من مكتب الأمم المتحدة في جنيف بوصفه مقدم خدمات في مجالات تركيب واستخدام تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الهياكل الأساسية.

17- وبدأ تشييد المباني الجديدة للآلية في 1 شباط/فبراير 2020. وفي 20 آذار/مارس 2020، أمرت حكومة سويسرا بإغلاق جميع مواقع البناء في كانتون جنيف بسبب جائحة كوفيد-19، بما في ذلك جميع مواقع البناء داخل مقر مكتب الأمم المتحدة في جنيف. واستؤنفت أعمال بناء مكاتب الآلية في 18 أيار/مايو 2020. وما لم يحدث مزيد من التأخير، فمن المتوقع أن تكون المكاتب جاهزة لشغلها في أواخر عام 2020.

18- ومن الأولويات الأخرى للآلية في الفترة 2019 و 2020 تعيين فريق من المهنيين الابتكاريين ذوي الخبرة العالية من أصحاب المهارات والخبرات المتنوعة في العديد من المجالات المختلفة والهامة. وسيسمح هؤلاء الموظفون للآلية بالاستفادة من جميع التكنولوجيات والأدوات المتاحة للتصدي للتحديات التي تواجهها، بما في ذلك عدم الوصول إلى أراضي ميانمار، وحماية الشهود ومقدمي المعلومات، والأمن السيبراني، ومخاطر أمن المعلومات، ومجموعة واسعة من اللغات التي يتحدث بها المحاورون المعنيون وأصحاب المصلحة. وتحقيقاً لتلك الغاية، وضعت الآلية جدولاً زمنياً للتوظيف يهدف إلى مطابقة توقيت تعيين الموظفين ذوي المهارات أو الخبرة اللازمة بالجدول الزمني لخطة عملها الموضوعية.

19- ونتيجة لنهج الآلية الاستباقي إزاء التوظيف، يتوقع أن تحقق الآلية أهدافها في مجال التوظيف لعام 2020. وحتى آذار/مارس 2020، كانت الآلية قد عينت موظفين ذوي خبرة في مجالات من بينها: القانون الجنائي الدولي؛ والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ والقانون الدولي الإنساني؛ والتحقيق الجنائي والملاحقة القضائية؛ وإدارة نظام المعلومات؛ وتخزين وحفظ المعلومات والوثائق والأدلة؛ والمسائل العسكرية؛ والجرائم وأعمال العنف الجنسية والجنسانية؛ والجرائم ضد الأطفال؛ وتكنولوجيا المعلومات والأمن.

20- وفي حزيران/يونيه 2020، كانت الآلية قد شغلت أكثر من نصف مجموع الوظائف التي وافقت عليها الجمعية العامة لعام 2020، وبدأت عمليات التوظيف في ربع الوظائف الأخرى المتبقية.

21- ووضعت الآلية أيضاً برنامجاً تدريبياً داخلياً، بهدف مواصلة تعميق خبرات موظفيها في المجالات التقنية العالية التخصص والسريعة التطور. ونظراً للحاجة الحالية إلى العمل عن بعد، رتبت الآلية دورات تدريبية على الإنترنت للاطلاع على آخر التطورات ذات الصلة في تلك المجالات التقنية خلال جائحة كوفيد-19.

باء- التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين والتواصل مع الجمهور

22- مثلما ورد في التقرير السابق للآلية إلى المجلس، فإن أنشطة التواصل مع الجمهور ضرورية لزيادة الوعي بالعمل المعقد الذي تقوم به الآلية وزيادة فهمه. ويمكن أن يساعد الاتصال المنتظم على ضمان ثقة أصحاب المصلحة المعنيين وتعاونهم، ويمكن أن يؤدي إلى زيادة الوعي بعمل الآلية فضلاً

عن ردع بعض الجناة عن ارتكاب جرائم جديدة. وأنشطة التوعية مهمة أيضاً لمنع سوء الفهم والمعلومات الخاطئة بشأن الآلية، ولإدارة التوقعات بشأن ما يمكن أن تفعله الآلية وما لا تستطيع القيام به. وتشمل الجهات المعنية، من بين جهات أخرى، أي دولة عضو، ومنظمة إقليمية وحكومية دولية، وكيان من كيانات الأمم المتحدة، وجهة فاعلة في المجتمع المدني، وشركة وكيان من كيانات القطاع الخاص، وفرد يمتلك أو يحتمل أن يمتلك معلومات ووثائق وأدلة ذات صلة بولاية الآلية أو يمكن أن تيسر عمل الآلية.

23- وتحقيقاً لهذه الغاية، وضعت الآلية استراتيجية للتعاون والتواصل مع الجمهور من أجل زيادة الوعي بشأن الآلية وولايتها وعملها في أوساط جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وتشمل الاستراتيجية نمجاً متعدد الجوانب في التواصل مع مختلف فئات أصحاب المصلحة ونشر المعلومات المتعلقة بعمل الآلية. وأجرت الآلية أيضاً دراسة استقصائية لأكثر من 30 من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ من أجل تقييم مستوى فهم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لولاية الآلية وعملها.

24- وفي إطار جهود الآلية التعاونية وتواصلها مع الجمهور، دأبت الآلية على التعاون مع ممثلي أصحاب المصلحة المعنيين في جنيف ونيويورك على مستوى السفراء ومستوى الخبراء، وقدمت إحاطات منتظمة لهم. وقدمت الآلية أيضاً إحاطات لممثلي الدول الأعضاء في عواصم الدول، وللمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية، وأقامت حواراً مع كيانات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الموجودة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها.

25- وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2019، ترأس رئيس الآلية وفداً إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ للاجتماع بالسلطات الوطنية المعنية وممثلي كيانات الأمم المتحدة، بغية التعريف بولاية الآلية، وتحديد مجالات التعاون المحتملة، والتماس الدعم التشغيلي لأنشطتها.

26- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، أصدرت الآلية صحيفة وقائع تتضمن معلومات أساسية عن إنشاء الآلية وولايتها. وأبرزت صحيفة الوقائع أيضاً كيف تختلف الآلية عن البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، التي أنشأها المجلس في قراره 22/34، والمحكمة الجنائية الدولية. ويمكن الاطلاع على صحيفة الوقائع في شكل مطبوع بالإنكليزية والميانمارية ولغة جينغبوا، وكذلك بالصوت بلغة الروهنجيا على الموقع الشبكي للآلية. والغرض من صحيفة الوقائع هو تقديم ردود على الأسئلة المتكررة من أصحاب المصلحة المهتمين واستجلاء بعض جوانب الالتباس الشائعة لدى أصحاب المصلحة بشأن الآلية.

27- وفي أيار/مايو 2020، أصدرت الآلية نشرتها الافتتاحية باللغتين الإنكليزية والميانمارية، حيث قدمت، في جملة أمور، شرحاً لولاية الآلية، ومعلومات مستكملة عن التقدم المحرز في عمل الآلية، وعرضت الملامح البارزة لمبادرات معينة. وفي تموز/يوليه 2020، أطلقت الآلية موقعها الرسمي على الإنترنت باللغتين الإنكليزية والميانمارية من أجل زيادة تعزيز جهودها في مجال التواصل مع الجمهور.

28- وكانت الآلية قد خططت في البداية للقيام بمزيد من زيارات التعاون والتواصل الرفيعة المستوى في عام 2020 إلى الدول التي قد توجد بها الجهات المعنية و/أو المعلومات، أو التي تتوقع الآلية أن تقوم فيها بأنشطة. غير أنه نظراً للقيود المفروضة على التنقل والسفر، وعدم توافر الرحلات الجوية، وكذا المخاطر التي تهدد صحة وسلامة المحاورين وموظفي الآلية بسبب جائحة كوفيد-19، لم تتمكن الآلية من عقد اجتماعات حُضورية منذ منتصف آذار/مارس 2020، ولم يتمكن موظفوها من السفر.

29- وبدلاً من ذلك، تعيّن على الآلية أن تتكيف مع التكنولوجيا ومع الأساليب الإبداعية والابتكارية وتعتمد عليها من أجل مواصلة عملها مع أصحاب المصلحة المعنيين في جميع أنحاء العالم.

وفي هذا الصدد، بذلت الآلية كل جهد ممكن لضمان القيام بهذا العمل بطريقة آمنة ومأمونة بالنسبة لأصحاب المصلحة ولموظفي الآلية على حد سواء، ولضمان حفظ الطابع السري لأي معلومات حساسة يجري تبادلها في إطار هذا العمل.

جيم- تنفيذ الولاية

30- منذ تقديم الآلية تقريرها السابق إلى مجلس حقوق الإنسان، اتخذت الآلية خطوات هامة في سبيل تنفيذ ولايتها المتمثلة في جمع الأدلة على أخطر الجرائم والانتهاكات الدولية وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011، وتوحيدها وحفظها وتحليلها، وإعداد الملفات من أجل تيسير الإجراءات الجنائية العادلة والمستقلة والتعجيل بها، فضلاً عن إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لدعم هذه الأنشطة.

31- وفيما يتعلق بحكومة ميانمار، تواصل الآلية البحث عن فرص للعمل مع بعثتي البلد الدائمتين لدى الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك. وأحالت الآلية أيضاً رسائل خطية إلى الحكومة لالتماس معلومات بشأن مسائل تدخل في نطاق ولاية الآلية. وعلاوة على ذلك، طلب رئيس الآلية، لدى زيارته لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في كانون الأول/ديسمبر 2019، إمكانية زيارة ميانمار من أجل مقابلة ممثلي الحكومة، ولكنه لم يتلق أي رد في هذا الصدد. وتواصل الآلية مد اليد إلى ميانمار والبحث عن علاقة تعاونية معها.

تطوير البنية التحتية لدعم الأنشطة التي صدر بها تكليف للآلية

32- تعمل الآلية على وضع واعتماد سياسات وبروتوكولات وإجراءات وأساليب عمل داخلية، استناداً إلى أعلى المعايير الممكنة، بما يتفق مع: ميثاق الأمم المتحدة؛ وقواعد الأمم المتحدة وأنظمتها وسياساتها وأفضل الممارسات؛ والقانون الدولي والمعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في محاكمة عادلة وغير ذلك من الأحكام المتعلقة بمراعاة أصول المحاكمات؛ والاجتهادات القضائية ذات الصلة. وتستند الآلية أيضاً، حسبما تقتضيه اختصاصاتها، إلى الممارسات الجيدة لآليات المساءلة الدولية الأخرى المماثلة. والغرض من ذلك هو ضمان إمكانية استعمال الأدلة والمواد وقبولها على أوسع نطاق ممكن في المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية.

33- ولم تعرقل جائحة كوفيد-19 صياغة هذه الوثائق الداخلية وإعدادها، ولا تزال الآلية عاكفة على استكمالها واعتمادها بما يتماشى مع خطة عملها.

34- وسهرت الآلية أيضاً على اعتماد تدابير لتوسيع قدرتها على التخزين المادي والرقمي والأخذ بأحدث نظم تكنولوجيا المعلومات مع توفير الحماية اللازمة لأمن المعلومات والأمن السيبراني.

35- وتعكف الآلية حالياً على وضع إطارها لإدارة الأدلة، بما يتماشى مع معايير الأمم المتحدة، التي ستحكم تعامل الآلية مع المعلومات والوثائق والأدلة التي تتلقاها وتجمعها. وفي سياق إعداد هذا الإطار، جهزت الآلية بنية تحتية إلكترونية أولية لتخزين المواد التي تتلقاها وتجمعها بأمان. وقد اشترت الآلية مجموعة من أدوات التوثيق الإلكتروني، ستزود الآلية بالقدرات اللازمة لوضع نظام لإدارة المعلومات ييسر تحديد المعلومات المخزنة إلكترونياً وجمعها وحفظها وتجهيزها واستعراضها وتحليلها وإنتاجها.

36- وفي إطار جهود الآلية في مجال أمن المعلومات وأمن الفضاء الإلكتروني، اقتنت الآلية أيضاً معدات وتجهيزات مؤمنة عن طريق التشفير وضوابط إدارية صارمة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الآلية برنامجاً للأمن السيبراني لا يقتصر فقط على نظم تخزين المعلومات في الآلية، بل يشمل أيضاً أمن

المعدات التي يستخدمها الموظفون. ويشمل هذا البرنامج القدرة على الاستجابة بسرعة لأي حوادث تتعلق بالأمن السيبراني، فضلاً عن برامج للتوعية والتدريب لضمان التوعية المنتظمة لموظفي الآلية بقضايا الأمن السيبراني وتدابير الحماية. ويتولى مجلس داخلي لإدارة المخاطر رصد التقدم المحرز في برنامج الأمن السيبراني بانتظام.

37- ومع أن جائحة كوفيد-19 قد عطلت بعض العمليات الجارية للآلية، فإنها لم تؤثر في أعمال الآلية المتعلقة بأمن المعلومات والأمن السيبراني، التي تكثفت من أجل تلبية الاحتياجات الإضافية إلى هذه الخدمات الناشئة عن الجائحة. وفي أوائل آذار/مارس 2020، عندما اتضح أن الوصول المنتظم إلى مقر الآلية قد يتعذر لفترة طويلة من الزمن، سارعت الآلية إلى إعداد الهياكل الأساسية اللازمة، وتقييم أمن معداتها، ووضع سياسات وطرائق تمكن موظفيها من العمل عن بعد بطريقة آمنة. وعندما أغلقت مكاتب الآلية في منتصف آذار/مارس 2020، ووضعت ترتيبات للعمل عن بعد بدوام كامل لجميع الموظفين، تمكنت الآلية من مواصلة عملها بطريقة آمنة وبصورة مستمرة دون انقطاع يذكر.

جمع المعلومات والوثائق والأدلة وتوحيدها وحفظها وتحليلها، وإعداد ملفات القضايا

38- فيما يتعلق بجمع المعلومات والوثائق والأدلة، تلقت الآلية في أيلول/سبتمبر 2019 نسخاً من جميع المواد التي بحوزة البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار والتي حصلت على موافقة الجهات المقدمة للمعلومات على تبادلها مع الآلية.

39- وبالإضافة إلى ذلك، حرصت الآلية على تحديد كيانات وأفراد آخرين قد تكون بحوزتهم معلومات ذات صلة أو يكونون في وضع يسمح لهم بتقديم الدعم لأنشطة الآلية. ومن بين هذه الجهات أي سلطة وطنية، وهيئة للأمم المتحدة، ومنظمة دولية، ومنظمة غير حكومية، وجهة فاعلة في المجتمع المدني، وكيان يشارك في أنشطة التحقيق وتقصي الحقائق والإبلاغ. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون الآلية مع هذه الكيانات وتتلقى العون منها من أجل توفير ما يلزم من معلومات ودعم.

40- وبوجه عام، فبعد تحديد هذه الكيانات أو الأفراد، تشرع الآلية في تقديم طلبات رسمية للحصول على فئات أو أنواع محددة من المعلومات ذات الصلة بولايتها. وتجري الآلية أيضاً حواراً بشأن الظروف التي يمكن في ظلها تقديم المعلومات وإمكانية تبادلها في المستقبل مع السلطات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية. ويجوز للآلية أيضاً أن تتفاوض بشأن أطر للتعاون لتحديد الطرائق المنطبقة، إذا طلبها الكيان المقدم للمعلومات أو إذا كانت الآلية تتوقع أن تقدم طلبات متعددة إلى كيان معين للحصول على معلومات.

41- ومنذ تقديمه تقرير الآلية السابق إلى المجلس، وجهت الآلية 18 طلباً رسمياً للحصول على معلومات إلى مجموعة متنوعة من الكيانات والأفراد، وتلقت معلومات ومواد من عدة كيانات أو أفراد. وكما ذكر أعلاه، أحالت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار المعلومات التي جمعتها من الشهود وغيرهم من مقدمي المعلومات إلى الآلية بعد إكمال البعثة تنفيذ ولايتها. وفي هذا الصدد، اتصلت الآلية بعدد من الشهود وغيرهم من مقدمي المعلومات للحصول على موافقة مستتيرة منهم لكي يتسنى للآلية تبادل معلوماتهم مع الكيانات المعنية في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، تجري الآلية حالياً مفاوضات بشأن إطارين للتعاون، سيغطيان تقديم المعلومات إلى الآلية وإجراء المقابلات.

42- ومن المهم الإشارة إلى أن الآلية تسعى إلى الحصول على أدلة إثبات وأدلة نفي على حد سواء. ويمكن أن تشمل أدلة النفي ما يلي: معلومات تشير إلى أن الأحداث لا ترقى إلى مستوى الجريمة الدولية الخطيرة أو انتهاك للقانون الدولي؛ أو أدلة تؤثر في مصداقية الشهود. ويمكن أن تتضمن

أيضاً أدلة على أي جهود يبذلها أولئك الذين يضطلعون بأدوار قيادية لمنع الجرائم أو لمعاقبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم من خلال تحقيقات صادقة، وعند الاقتضاء، محاكمة المسؤولين عن الجرائم. وترحب الآلية بالمعلومات الواردة من ميانمار بشأن جميع التحقيقات والملاحظات القضائية المحلية ذات الصلة بولايتها، وستستمر في التواصل مع الجهات المعنية وطلب إتاحة الوصول.

43- وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الآلية، في إطار أعمالها المتعلقة بجمع البيانات وتوحيدها، تحديد وجمع المواد ذات الصلة من مصادر مفتوحة، بما في ذلك الإنترنت ووسائل الإعلام الإخبارية، والتقارير العامة، ووسائل التواصل الاجتماعي. وعملت الآلية أيضاً على بناء خبرتها في التحقيقات المفتوحة المصدر من خلال الشراكات مع المؤسسات المهنية والأكاديمية ذات الصلة، وكذلك من خلال توفير التدريب المتخصص لموظفيها.

44- ونظراً لكون ولاية الآلية مستمرة وتشمل أي جرائم أو انتهاكات دولية خطيرة للقانون الدولي ارتكبت في ميانمار منذ عام 2011، تُجري الآلية أيضاً رصدًا متزامناً للتطورات في ميانمار التي قد تكون ذات صلة بولايتها. وتسمح هذه العملية للآلية بالاطلاع سريعاً على كل ما له صلة بولايتها من حوادث وأحداث محددة عند وقوعها في ميانمار، وتُمكنها من إعطاء الأولوية للحوادث التي تستدعي مواصلة الرصد أو التحقيق. وتيسر عملية الرصد أيضاً صياغة طلبات المعلومات المذكورة أعلاه عن طريق التمكين من القيام على وجه السرعة بالتعرف على المعلومات التي يحتمل أن تكون ذات صلة والتي قد تكون في حوزة بعض الدول الأعضاء أو الأفراد أو الكيانات.

45- وبالإضافة إلى العمليات الجارية التي نوقشت أعلاه، تواصل الآلية استعراض وتحليل المواد التي في حوزتها من أجل تحديد الأدلة التي يمكن إدراجها في ملفات القضايا التي يمكن تبادلها مع المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي تتمتع بالاختصاص القضائي المطلوب. ومن الأولويات الرئيسية للآلية حتى الآن تحليل وتقييم المواد التي تلقتها من البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار.

46- وفيما يتعلق بتأثير جائحة كوفيد-19 على الولاية الموضوعية للآلية، تمكنت الآلية من التكيف بسرعة وتكييف معظم أنشطتها في مجالات جمع البيانات وتوحيدها وحفظها وتحليلها ورصدها، لكي يتسنى لموظفي الآلية الذين يعملون عن بعد مباشرة هذه الأنشطة على نحو آمن. ومع ذلك، فقد ألقت القيود المفروضة على التنقل والسفر على نطاق العالم جزءاً الجائحة بظلال وارفة من الشك في قدرة الآلية على السفر في المستقبل القريب إلى المواقع التي قد توجد فيها مصادر المعلومات المحتملة والشهود، والاجتماع بهم مباشرة. ومع أن استخدام تقنية التداول بالفيديو كان مفيداً، فإن الآلية لا تزال مقيدة بضرورات ضمان سلامة وأمن محاورها، فضلاً عن أن جميع المتحاورين قد لا تتوافر لهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت أو ما يكفي من بيانات الإنترنت للتواصل مع الآلية من خلال هذه الوسائل.

47- وفي ضوء ما تقدم، ركزت الآلية جهودها خلال جائحة كوفيد 19 على تحديد مصادر المعلومات المحتملة التي يمكن الاتصال بها بأمان عن طريق الوسائل الإلكترونية، وعلى جمع المعلومات والوثائق والأدلة وتوحيدها من خلال التحقيق في المصادر المفتوحة والطلبات الخطية للحصول على المعلومات. وفي الوقت نفسه، واصلت الآلية إعداد وتخطيط بعثات التحقيق في المستقبل. وقبل القيام بهذه البعثات، ستنظر الآلية في أي قيود تتعلق بالجائحة، وأي خطر بنقل الفيروس عن طريق موظفي الآلية الموفدين في بعثات، وسلامة وصحة محاورها المحتملين، ومتطلبات الدولة المضيفة وآرائها.

تبادل المعلومات والوثائق والأدلة

- 48- فيما يتعلق بجانب تبادل المعلومات في ولاية الآلية، قدمت الآلية مواد وردت إليها من البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، استجابة لطلب من إحدى سلطات الادعاء. وقد تم ذلك وفقاً لولاية الآلية وبموافقة الأطراف التي قدمت المعلومات أصلاً إلى البعثة.
- 49- وتلقت الآلية أيضاً طلبات من دولتين عضوين للحصول على معلومات ووثائق لاستخدامها في دعاوى جارية أمام محكمة العدل الدولية. ووفقاً لولاية الآلية واختصاصاتها، بدأت الآلية عملية تبادل المواد ذات الصلة بهذه الدعاوى، بموافقة الأطراف التي قدمت المعلومات والوثائق.

ثالثاً- الاستراتيجية والخطط المطروحة للمضي قدماً

- 50- تضع خطة عمل الآلية الاستراتيجية، وتحدد الأولويات، وترتب تسلسل الخطوات الملموسة للمضي قدماً بالولاية، سعياً لتحقيق أهداف قصيرة الأجل لعامي 2020 و2021 وأهداف طويلة الأجل للفترة التي تتخطى ذلك. وسيفصل هذا الأمر أكثر في أجزاء التقرير الموالية.
- 51- وفي هذا الصدد، تلاحظ الآلية أنها قد لا تقدر، بسبب جائحة كوفيد-19 العالمية، على تنفيذ عنصر رئيسي من عناصر عملها - أي القيام ببعثات لأغراض التعاون وجمع الأدلة. ورغم القيود وعوامل الكبح الحالية، تواصل الآلية تنفيذ ولايتها بأقصى ما في وسعها، وستسعى إلى تكيف وتطوير عملياتها ومسارات عملها تبعاً لأي تغييرات في الظروف.

ألف- زيادة تكثيف أنشطة الجمع والتوحيد والحفظ والتحليل

- 52- من أجل توسيع قاعدة بيانات الآلية من المواد المتصلة بالجرائم التي تقع ضمن ولايتها، ستزيد الآلية من جهودها وأنشطتها في مجال جمع المعلومات والوثائق والأدلة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف توسع أيضاً نطاق تعاونها مع مصادر المعلومات المحتملة والجهات المقدمة لها من خلال استخدام حلول مبتكرة ومرنة. وستستمر التحقيقات استناداً إلى المصادر المفتوحة وكذا رصد الأحداث في ميانمار، بما في ذلك الجهود التي تبذلها السلطات لمنع الجرائم أو المعاقبة عليها.
- 53- وستواصل الآلية أيضاً، من خلال أعمالها في مجال جمع البيانات وتحليلها، تحديد مجالات التحقيق أو الحوادث أو القضايا وترتيب أولوياتها، وهو ما سيوجه بدوره جهود الآلية في مجال جمع المعلومات في المستقبل. وفي هذا الصدد، ستأخذ الآلية في الاعتبار عدداً من العوامل ذات الصلة، مثل حجم الجرائم وخطورتها؛ وارتكاب جرائم جنسية وجنسانية؛ وتأثير الجرائم على الفئات الضعيفة بوجه خاص، بما في ذلك الأطفال؛ واحتمال وصول الآلية إلى ضحايا الجرائم والشهود عليها، وهو أمر ضروري لإعداد ملفات قضايا قابلة للتقاضي؛ وما إذا كانت مجموعة قضايا الآلية تعكس التنوع الجغرافي والعنقي لميانمار. وستسعى الاستراتيجية أيضاً إلى تكريس الموارد المحدودة للآلية للأنشطة التي تتوفر فيها أدلة يمكن الحصول عليها، مما قد يؤدي إلى إعداد ملفات قضايا قابلة للتقاضي تثبت المسؤولية الجنائية الفردية.

- 54- وتبعاً لأولويات الآلية في مجال التحقيق، ستواصل الآلية أيضاً تحديد الشهود الذين قد تكون لديهم معلومات ذات صلة بتلك الأولويات. وفي هذا الصدد، ستسعى الآلية إلى منح الأولوية لإجراء المقابلات مع الشهود الذين قد تكون لديهم معلومات مباشرة ذات صلة بشأن ارتكاب جرائم دولية خطيرة وانتهاكات للقانون الدولي في ميانمار منذ عام 2011، ممن لم يقدموا بعد إفادات الشهود إلى

كبيانات أخرى مشاركة في مختلف عمليات المساءلة. وفي سياق فرز الشهود واختيار من ستجري مقابلتهم، ستحرص الآلية أيضاً على تقييم كل شاهد من الشهود بعناية، مع مراعاة عوامل مختلفة مثل الأهمية المحتملة لتلك الشهادة، وسلامة الشاهد وأمنه، وخطر إعادة تعرض الشاهد للصدمة.

55- ودعماً للأنشطة المذكورة أعلاه، ستواصل الآلية جهودها للتفاوض على أطر أو طرائق التعاون وإبرامها مع مقدمي المعلومات المحتملين، مما سينشئ قنوات وإجراءات مبسطة وفعالة لتقديم المواد إلى الآلية.

56- وبالإضافة إلى أنشطة جمع المعلومات، ستوسع الآلية أيضاً نطاق تحليلها للمواد التي توجد بحوزتها والمعلومات والوثائق والأدلة الجديدة التي تتلقاها. وستستخدم الآلية نظام توثيقها الإلكتروني الجديد لتحديد مدى ملائمة الأدلة الموجودة في حوزتها، مما سيمكن الآلية في نهاية المطاف من إعداد ملفات القضايا بمزيد من الكفاءة والفعالية.

باء- بعثات التعاون وجمع المعلومات والوثائق والأدلة

57- نظراً لكون مقر الآلية يقع في جنيف، وكون معظم الأدلة والشهود ومصادر المعلومات موجودة في الأماكن التي ارتكبت فيها الجرائم أو بالقرب منها - ولا سيما في ميانمار أو في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - ستحتاج الآلية إلى العمل مع الدول المضيفة ووضع استراتيجيات من أجل الوصول إلى الأشخاص الذين يمكنهم تقديم الأدلة بأمان وفعالية.

58- ولذلك، فإن الآلية تعتزم، كخطوة أولى، مواصلة إيفاد بعثات رفيعة المستوى إلى الدول الأعضاء ذات الصلة التي تتوقع الآلية أن تضطلع بأنشطة في أقاليمها. وسيكون الغرض الرئيسي لهذه البعثات هو إقامة حوار مع حكومات الدول الأعضاء بشأن ولاية الآلية واحتياجاتها فيما يتعلق بأي أنشطة تجري داخل أراضي تلك الدول، فضلاً عن تشجيعها على دعم وتيسير القيام بتلك الأنشطة. وسيجري هذا التعاون بطريقة تراعي الطابع الحساس والسري لعمل الآلية.

59- وستواصل الآلية أيضاً جهودها الرامية إلى العمل مع حكومة ميانمار، سعياً إلى التعاون فيما يتعلق بتنفيذ ولاية الآلية، ولا سيما منح الآلية إمكانية الوصول إلى أراضي ميانمار.

60- واستناداً إلى بعثات التعاون الرفيعة المستوى هذه، وبموافقة حكومات الدول المضيفة، تعتزم الآلية أيضاً إيفاد بعثات فنية إلى الدول الأعضاء المعنية من أجل جمع المعلومات والوثائق والأدلة، بوسائل منها إجراء مقابلات مع الشهود الموجودين في تلك الأقاليم.

61- وقبل القيام بأية بعثة من هذا القبيل، ستضع الآلية أهدافاً واضحة للبعثة، توجه أولويات البعثة، فضلاً عن تحديد الأنشطة التي يتعين الاضطلاع بها في الميدان. وسوف تقتزن خطط البعثات بتقييم أمني يراعي سلامة وأمن الشهود والمحاورين وموظفي الآلية. وبالمثل، ستنفذ هذه البعثات في إطار من الكتمان، لضمان سرية أنشطة الآلية والمعلومات المجمعة.

جيم- تبادل المعلومات والوثائق والأدلة

62- ستواصل الآلية في قادم الأيام العمل مع سلطة الادعاء، ومع الدولتين العضوين اللتين سبق أن تلقت منهما طلبات لتبادل المعلومات والوثائق والأدلة. وفي هذا الصدد، ستجري الآلية تقييماً مستمراً للسبل التي تسمح لها بتقديم المزيد من المساعدة إلى هذه الكيانات بما يتماشى مع ولايتها واختصاصاتها.

63- وكما ذكر في التقرير السابق للآلية، من المهم تكرار التأكيد على أن الآلية ليست محكمة. وبالتالي، فإن بدء الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي المرتكبة في ميانمار منذ عام 2011 يتوقف على السلطات المختصة في المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية والإقليمية والدولية، كما يتوقف على توجيه تلك السلطات طلبات إلى الآلية لتبادل المعلومات والوثائق والأدلة. وبغية الاستفادة إلى أقصى حد من الأدلة التي تجمعها، والمساهمة في عمليات المساءلة الجنائية، ستسعى الآلية إلى الاطلاع على نحو استباقي على كل أنشطة أو تحقيقات أو إجراءات قانونية جارية قد تكون ذات صلة بولايتها. وستقدم أيضاً إحاطات بشأن نظام الأدلة التابع للآلية إلى أي كيانات مهتمة ذات صلة بالموضوع.

دال- شراء المعدات التقنية والبرامجيات والقدرات اللازمة للمساعدة في الأعمال الفنية

64- سعياً من الآلية إلى توسيع نطاق أنشطتها المذكورة أعلاه، ستكفل توافر ما يلزمها من معدات وبرامجيات وقدرات تقنية للاضطلاع بعملها بطريقة سليمة وآمنة. ولا يتعلق الأمر بسلامة وأمن محاورها وموظفي الآلية فحسب، بل يتعلق أيضاً بسلامة الأدلة وحماية الأدلة من أي هجمات إلكترونية.

65- وفيما يتعلق بتجهيز الأدلة، ستقوم الآلية بشراء البرامجيات والمعدات اللازمة لتجهيز وتسجيل جميع المواد الجديدة التي تتلقاها أو تجمعها، فضلاً عن البيانات الفوقية ذات الصلة. وعلى وجه التحديد، سيكون للآلية مختبر مخصص لتجهيز بيانات الطب الشرعي في مكاتبها التي شيدت حديثاً، مما سيمكنها من تحليل أية مواد تتلقاها وتجهيزها على مستويات متقدمة. وتجري الآلية أيضاً تقييماً لاحتياجاتها فيما يتعلق بعملها التحليلي لتحديد ما إذا كانت ستحتاج إلى أي تكنولوجيا تمكينية أخرى، مثل برامجيات تحليل الفيديو والصور.

66- وفيما يتعلق بحفظ المواد وتخزينها، سيكون للآلية مرفق تخزين مادي آمن ضمن مكاتبها التي شيدت حديثاً، له مستويات مختلفة من الحماية الأمنية لما لديها من أدلة مادية ورقمية. وسيكمل هذا المرفق نظام التوثيق الإلكتروني الذي تستخدمه الآلية حالياً.

67- وبالإضافة إلى ذلك، وبغية دعم جانب الولاية المتعلق بتبادل المعلومات، تعكف الآلية حالياً على اقتناء أداة لتخزين البيانات بطريقة آمنة. وبمجرد أن يتم ذلك، سيعزز أمن المعلومات والأمن السيبراني لتدفقات المواد الواردة والصادرة. وسيمكّن ذلك الآلية من ضمان سرية وأمن المواد التي تتلقاها من مصادر المعلومات؛ والمادة التي تتبادلها مع أي كيانات متعلقة؛ وأي معلومات تعريفية تتعلق بأي نقل لهذه المواد.

68- ودعماً من الآلية لأعمالها الفنية، سعت الآلية إلى تبسيط وتعديل مخططها التنظيمي ومناصبها بما يكفل حصولها على الخبرة اللازمة لتنفيذ ولايتها بما يتماشى مع رؤيتها وأولوياتها. وتهدف الآلية إلى استكمال ملاكها الوظيفي في أقرب وقت ممكن، مما سيزيد من تعزيز قدرات الآلية على جمع البيانات وتحليلها وإعداد القضايا. ومن شأن توافر كامل الملاك الوظيفي أن يزيد من مستوى الخبرة المحددة للآلية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية الضحايا والشهود، والطب الشرعي، وأمن وسلامة موظفيها. وتمشياً مع اختصاصات الآلية، سترعى على النحو الملائم تمثيل مختلف النظم القانونية، والتنوع الجغرافي، والتوازن بين الجنسين، والخبرة الإقليمية والمهارات اللغوية ذات الصلة.

69- ووفقاً لسياستها المتعلقة بالتدريب، ستكفل الآلية أيضاً توفير التدريب المناسب لموظفيها على أساس منتظم بغية تحديث مهاراتهم وزيادة تعزيزها لدعم تنفيذ ولاية الآلية. وسيشمل هذا التدريب أساليب جديدة لجمع الأدلة فضلاً عن تكنولوجيا جديدة ذات صلة بالولاية الموضوعية للآلية.

هاء- التعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين والتواصل مع الجمهور

- 70- ستواصل الآلية تنفيذ استراتيجيتها المتعلقة بالتعاون والتواصل مع الجمهور، وتعديلها حسب الاقتضاء، كي تضمن قدرتها على تزويد مختلف أصحاب المصلحة بمعلومات حديثة ودقيقة عن الآلية.
- 71- وستواصل الآلية إصدار نشرتها بصورة دورية. وستقوم الآلية أيضاً بتحديث موقعها على شبكة الإنترنت بانتظام لإطلاع أصحاب المصلحة المعنيين على التطورات الأخيرة بشأن الآلية. ومع مراعاة المنابر العامة التي يفضلها أصحاب المصلحة المعنيون وشعب ميانمار، ستقيم الآلية أيضاً مدى الحاجة إلى وجودها على وسائل التواصل الاجتماعي.
- 72- وبالإضافة إلى البعثات الرفيعة المستوى للتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ستتاح للآلية بانتظام مع ممثلي الدول الأعضاء في جنيف ونيويورك، وكذلك في عواصم الدول. وعلاوة على ذلك، ستقدم الآلية معلومات محدثة إلى المنظمات الإقليمية المعنية بشأن ما تحرزه من تقدم، وستلتزم بدعمها المتواصل لعملها. وستقدم الآلية أيضاً إحاطات، حسب الطلب، إلى الدول الأعضاء المهتمة والمنظمات الإقليمية والدولية.

رابعاً- الاستنتاجات

- 73- أحرزت الآلية، خلال السنة التي مرت على إنشائها، تقدماً كبيراً في إقامة هيكلها الأساسية وتكثيف أنشطتها الفنية دعماً لتنفيذ ولايتها، على الرغم من جائحة كوفيد-19 العالمية. وستستند الآلية إلى أسسها وتبني على الزخم الذي حققته حتى الآن، من أجل المضي قدماً في أنشطتها المقررة. وسيكون الهدف الرئيسي للآلية في العام المقبل هو توسيع وتعميق عملها الموضوعي على جميع الجبهات، ولا سيما عن طريق تحديد القضايا ذات الأولوية، وإيفاد بعثات لإجراء مقابلات مع الشهود ومصادر المعلومات الأخرى وجمع الأدلة من هذه الجهات.
- 74- وبتزايد الأنشطة الفنية للآلية، تزيد بطبيعة الحال المخاطر المتعلقة بنزاهة وسلامة وأمن عملياتها وموظفيها ومحاورها والأدلة التي في حوزتها. ومن الأهمية بمكان أن تتوفر للآلية الموارد اللازمة لمواصلة استخدام الموظفين ذوي الخبرة اللازمة للتقليل إلى أدنى حد من المخاطر المرتبطة بالأنشطة التي صدر بها تكليف. وستحتاج الآلية أيضاً إلى تعاون الدول الأعضاء المعنية ودعمها.
- 75- ومع أن الآلية ستظل تسترشد باستراتيجيتها وأولوياتها في المستقبل القريب، فإن العالم ما فتى يتغير باستمرار نتيجة لجائحة كوفيد-19. ومن المؤكد أن أثر الجائحة وعواقبها سيستمران ويؤثران سلباً في المناطق والمجتمعات والكيانات التي ستعمل الآلية في نطاقها أو معها. ونتيجة لذلك، ستقوم الآلية باستمرار بتقييم الظروف ذات الصلة، واستعراض أساليبها، وتحديد المجالات التي يمكن أن تحسنها وتعتمد فيها حلولاً مبتكرة ومرنة لإزالة أي عقبات تعترض طريقها، وجمع كافة الأدلة ذات الصلة بكفاءة وفعالية.
- 76- وتدرك الآلية تماماً مدى أهمية متابعة المساءلة عن الجرائم المرتكبة في ميانمار بالنسبة لضحايا تلك الجرائم. ومن ثم، فمن الأهمية بمكان أن تواصل الآلية الوفاء بولايتها وأن تؤدي دورها الهام في عملية المساءلة الجنائية من خلال تيسير ودعم الإجراءات الجنائية. بيد أن الآلية لا يمكنها أن تفعل ذلك بمفردها. فستحتاج إلى استمرار الدعم والمساعدة من جميع مكونات المجتمع الدولي، كيما تضمن قدرتها الكاملة على تحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله.